Received : 13 / 6 / 2022 Accepted: 14 / 8 / 2022 Published : 10 / 4 / 2025

الاستدلال بالاستحسان في ظاهرة الحذف في كتب الصرف العربي (دراسة تحليلية)

طيبه محمود سلمان أ.م.د.باسل محمد محيي الدين

tt192aammzz@gmail.com basil.mohi@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كُلية الآداب ، قسم اللغة العربية

الملخص :

يتناول هذا البحث علة أو دليل الاستحسان لدى العرب والتي تمثلت في ظواهر العربية بمختلف تفرعاتها كما هي في ظاهرة الحذف ، فقد وردت الكثير مِنْ المسائل الصرفية التي ورد فيها الاستحسان في مُختلف كُتب الصف العربي ومِنْ خلال الجرد الأولي الذي حصل للكتب الصرفية ومِنْ بعدها تصنيف مسائل الاستحسان وعنونتها بما يناسب من عنوان من خلال النظر في مضمون المسألة الصرفية عُولجت هذه المسائل مِنْ خلال طرح مُختلف الآراء التي قيلت في المسألة وبيان مواضع الاستحسان التي وجدت فيها، وما هي العلل والأسباب التي كان لها الدور في استحسان رأي على آخر في المسألة الواحدة ، وقد اعتمدتُ المتون اللغوية التي تناولت المستوى الصرفي وغيرها مِنْ المتون لعلماء العربية قديماً وحديثاً ولا سيما ما يتحدثُ عن ظاهرة الحذف .

الكلمات المفتاحية : الاستحسان ، الاستدلال ، الحذف

Reasoning with approval in the phenomenon of omission in Arabic morphology books (Analytical study)

Teba Mahmood Salman Supervision M. Dr. Basil Muhammad Mohi yuddin

Al_Mustansiriya University , College of Arts , Department of Arabic language

Abstract:

This research deals with the reason or evidence of approval among the Arabs ,which was represented in the phenomena of Arabic with its various branches , as it is in the phenomenon of deletion , many morphological issues have been received approval was mentioned in various books of the Arab class and through the initial inventory that took place for morphological books and then to classify matters of approval and address them in a way that suits an address through consider the content of the morphological issue , and these issues were addressed by presenting the various opinions that it was said about the issue and the clarification of the places of approval in which it was found , and what are the causes and reasons that were it has the role of approving one opinion over another on the same issue , and it has adopted the linguistic texts that l dealt with the morphological level and other texts of Arabic scholars , old and new , especially what is especially what is speaking about the phenomenon of definition .

Key words : approval , inference ، omission

المُقدمة :

الحذفُ لغةً

إنَّ الحذف مِنْ الظواهر اللغوية العامة التي تشترك فيها اللغات الإنسانية ، حيث أنْ الناطقون بها يميلون إلى حذف بعض العناصر التي تتكرر في الكلام ، أو يحذفون ما قد يمكن للسامع فهمه مِنْ خلال اعتمادهِ على القرائن المصاحبة له العقلية أم اللفظية كانت ، وقد حظيت هذه الظاهرة بعناية الدارسين اللغويين سابقاً وإلى الآن ، ويعود الحذف في اللغات عن أسباب متعددة ومتشابهة في

 DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

بعض الأحيان ، ومِنْها سبب أو علة كثرة الاستعمال في اللغة العربية ، وقد وقع استحساناً الحذف في المسائل الصرفية التي ورد فيها الحذف لعللٍ مختلفة استحسنها اللغويين مِنْ المتقدمين أو المتأخرين .

هو قَطْفُ شيءٍ مِنْ الطرفِ كما يُحْذَفُ طَرَفَ ذَنب الدَّابَّة أو الشَّاة ، وحذف الشيء يحذفهُ حذفاً : قطعهُ مِنْ طرفه ، أو قطف شيء مِنْ الطرف كما يُحذف ذنب الشاَّه أو الدابة ، وحذَّفَ بالتثقيل : مُبالغةٌ ، والحَذْفُ : الضَّرب عن جانب والرَّميُ عن جانب ، ويُقال : حَذْفني أحدهم بجائزة أي : وَصَلَني ، وحَذَفَهُ بالسَّيف إذا ضَرَبَه ، : حَذْفُ الشيءِ : إسقاطهُ ، يُقال : حَذفتُ مِنْ شعري ومِنْ ذَنَبِ الدابة : أي أخذت ، والعربُ تقول : حَذَفَهُ بالعصا إذا رَمَاهُ بها ، وحَذّف رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع مِنْه قطعة ، والحذف يُستعمل في الرمي والضرب معاً ، وفي الحديث النبوي الشريف : " تراضُّوا بينكم في الصلاة لا تتخللكم الشياطين كأنها بناتُ حَذَفٍ " (الفراهيدي، 2003، صفحة 297/1) و (الأزهري، 1964، صفحة 4 / 467) و (الجوهري، 1979، صفحة 233) و (الرازي، 1989، صفحة 127) و (منظور، 1999، صفحة 93/3 . 94) و (الفيومي، 1977 ، صفحة 126/1).

الحذف اصطلاحاً

حذفهُ : أسقطهُ ، والحذف : إسقاطُ الشيء لفظاً ومعنى ، أو إسقاطُ الحروفِ أو أكثر ، أو الحركات مِنْ الكلمة ، وقد سُمي إسقاطُ الحركات إسكاناً . والحذف : ما تُركَ ذكرهُ في اللفظ والنية ، والحذف يقعُ في الذات ، أما السلبُ ففي الصفاتِ ، والمشهور في الصرف (الحذف الإعلالي) ويُرادُ به : ما يكون لعلةٍ موجبةٍ للحذف على سبيل الاطِّراد (عبادة، 2001، صفحة 102) و (الكفوي، 1998، صفحة 384 . 385).

وفوائد الحذف مُتعددة فمِنْها : الإعظام والتفخيم . أما أسباب الحذف : فللاحتراز والاختصار و العبث بناءً على الظاهر ، وتنبيهاً على تقاصر الزمان عن إتيان المحذوف ، والتفخيم والإعظام ، وتخفيفاً لكثرة دورانه في الكلام ، ولصيانة اللسان عنه تحقيراً لهُ . ويُستدل على المحذوف بالعقل (الكفوي، 1998، صفحة 384 . 385) و (عمر، 2008، صفحة 462/1).

وتتعدد أنواعُ الحذف : كالحذف الإعلالي : وهذا النوع مِنْ الحذف يكون لعلةٍ توجب الحذف نحو حذف ياء (قاض) وألف (عصا) ، وهناك الحذف الترخيمي ، وهُناك الحذف لا لعلةٍ كالحذف غير المطرد نحو حذف لام (يد ، ودم) ، وإنْ كان الحذف لغاية التخفيف (التهانوي، 1996، صفحة 234).

وإنَّ المراد مِنْ الحذف : نزعُ العنصر المعقد لجربان التصويت ، لإزالته مِنْ الطريق وتيسير النطق السليم . ويقع هذا العمل الجراحي العنيف في أكثر : المجانسة والممازحة والمناظرة والبتر والإضعاف والنحت والتخلص والمخالفة والانزياح (قباوة، 2001، صفحة 244 . 245).

مِنْ مسائل الحذف التي ورد فيها الاستحسان :

1 _ استحسان الحذف عند الشعراء إذا اضطروا أنْ يحذفوا :

قال ابن السراج في بيان مفهوم الضرورة الشعرية : " أنَّ الشاعر يضطرُ إلى حذفٍ أو زيادةٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ في الوزن في غير موضعه ، وإبدالِ حرفٍ أو تغيير إعرابٍ عن وجهه على التأويل أو تأنيث مُذكر على التأويل ، وليس للشاعر أنْ يحذف ما اتفق له ، ولا أنْ يزيد ما شاء ، بل لذلك أصولٌ يَعملُ عليها ، فمِنْها ما يحسن أنْ يُستعمَلُ ، ويُقاسُ عليه ، ومِنْها ما جار كالشاذ ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بدَّ مِنْ أنْ يكون قد ضارع شيئاً بشيءٍ ، لكن التشبيه يختلف فمِنْهُ قريبٌ ، ومِنْهُ بعيد " (السراج، 1996، صفحة 435/3).

وورد أنَّ ممّا يستحسنهُ الشعراء إذا اضطر أنْ يحذف فعلى نوعين :

1 . قصر الممدود ؛ لأنَّ المدَّ زيادةٌ ، فإذا اضطروا الشعراء فقصروا فقد ردَّوا الكلامَ إلى أصله ، وليس لهم أنْ يمدَّوا المقصور ، كما لم يكن لههم أنْ لا يصرفوا ما ينصرف ؛ لأنَّهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا الأصل إلى الفرع ، والأصول أو الأصل ينبغي أنْ تكون أغلبَ مِنْ الفرع أو الفروع وهو في الشعر كثيرة ، ولكن لا يجوز أنَّ يمدَّوا المقصور.

2 . تخفيف المشدد في القوافي: فتخفيف كُل مشدد في القافية يجوز ؛ لأنَّ الذي بقي يدلُّ على أنَّه قد حُذف مِنْه مثله ؛ لأنَّ المشدد حرفان ، وإنّما اقتطعتهُ القافية ؛ لأنَّ الوزن قد تمَّ ، ومِنْ ذلك قول طرفة بن العبد (ت 569 هـ) [مِنْ الرمل] :

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

أَصَحَوَّتُ اليومَ أَمْ شاقَتْكَ هِرْ (العبد، 2003، صفحة 46) (السراج، 1996، صفحة 447/3 . 448).

وقد استحسن ابن السراج الحذف للضرورة الشعرية في قصر الممدودِ وتخفيف المشدد في القوافي (السراج، 1996، صفحة 435/3 . 436).

وبين أبو سعيد السيرافي السبب وراء الحذف للضرورةِ أحياناً فقال : إنَّ الشعراء يحذفون الذي لا يجوز حذفهُ في الكلام ؛ تقويماً للشعر كما يريدون لتقويمه ، ونحو ما يَحذفون مِنْ القوافي مِنْ تخفيف المشدَّد ، وزعمَ أبو زكريا الفراء (ت 207 هـ) عدمُ جواز قصر الممدود ما دام لا يجوز أنْ يجيء في بابه مقصوراً ك : حَمْرَاء ، وصَفْرَاء ، فغير جائزٍ أنْ تجيء مقصورة ؛ لأنَّ المذكر (أفعل) وإذا كان المذكر (أفعل) فالمؤنث لا يكون إلَّا (فعلاء) ممدودة . وقد قال الفارسي : فقد منع القياس أنْ يجيء الممدود مقصوراً ، فغيرُ جائزٍ في الشعر عندهُ أنْ يجيء مقصوراً ، وأيضاً ما كان مِنْ المقصور له قياس يُوجبُ قصره لم يجيء في الشعر ممدوداً عنده. ومِنْ الذين يُجيزون قصر كل ممدود ، ولا يُفرقون بعضه عن بعض أهل البصرةِ، ولا يُجيزون مد المقصور إلَّا الأخفش يُجيزُ مَدَّ كل مقصور كما جوزَ قصر كل ممدود مِنْ غيرِ شرطٍ ولا استثناء . وإنْ قيل : ما الفرق بين جواز مد المقصور وقصر الممدود ؟ قلنا : أنْ قصر الممدود تخفيفٌ ، والهربُ تُخففُ بالترخيم وغيره ، ولم نرهم يُثقلون الكلام بزيادة الحروف ، كما يخففونه بحذفها ، فلذلك فَرْقُ ما بينهما، وكذلك لأنَّ قصرَ الممدود ، إنَّما هو حذف زائدٍ فيه، وردَّهُ إلى أصله ، ومدّ المقصور ليس براد له إلى اصلٍ (السيرافي، 2008، صفحة 205/1 . 213).

وترى الباحثة أنَّ الاستحسان في هذه المسألة خرج لعلة الضرورة الشعرية ، وقد وجدت واستُعملت هذه العلة عند ابن جني (جني، 1952، صفحة 140/1) وعلَّل بها ما خرج عن القياس لضربٍ مِنْ الاستحسان في القول .

2_ استحسان حذف الألف :

ورد أنَّ ممَّا استحسِنَ حذف الألف فيه مِنْ بعض القارئين في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَبَتِ**﴾ (يوسف، القرآن الكريم ، صفحة 4) بفتح التاء فيه وجهان :

الوجه الأول : أنَّ المراد ب (يا أبتا) بالألف ، فحُذفت الألف ، وبقيت الفتحة ثابتة ؛ دلالة على الألف المحذوفة ، كما أنَّ الكسرة تبقى دلالة على الياء فيمَنْ كسر . وحَسَّن حذفها أنَّ هذه الألف لمّا كانت مُنقلبة عن ياء الإضافة ، وتلك الياء قد يجوز حذفها ، أُجريت الألف المُنقلبة عنها مجراها . ويؤيد هذا الوجه كثرة ما جاء مِنْ هذا نحو قول الشاعر :

يا أبتا ، لا تَزَلْ عندنا فإنَّا نَخافُ بأنْ تُحْتَرم (المبرد، 1994 ، صفحة 3/ 71) و (جني، 1952، صفحة 96/2).

فعندما كثُرت هذه الكلمة في الكلام ، ألزموها القلب ، وحذفوا الألف للتخفيف . وهذا رأي أبي عثمان .

والوجه الثاني : أنْ يكون نحو : (يا طَلَحَةَ أقبلْ) على إقحام التاء . كأنَّه أراد الحذف فيها للترخيم ، فأقحمها ، وهو لا يريدها ، فلم يعتدّ بها ، وحركها بحركة ما قبلها، فقال (يا أبتَ) .

وقد أجريت الألف مجرى الياء في الحذف ، في هذا النحو ، وفي الشعر وغيره ، وإنْ لم يكثر ، ألا ترى إلى قولهم : (أصابَ الناسَ جَهدٌ ، ولو ترَ أهلَ مكة) فحذفوا الألف ، كما حذفوا الياء في قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ** ﴾ (هود، صفحة 105) (يعيش م.، 1973، صفحة 388 . 391).

3_ استحسان حذف التاء في قوله (استَتْخَذَ) :

إنَّ في أصل (استَخَذَ) قولان :

القول الأول : أنْ أصل وزن (اتَّخَذَ) يجوز أن يكون (افتَعَلَ) مِنْ قوله تعالى : ﴿ **لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** ﴾ (الكهف، القرآن الكريم ، صفحة 77) ، فأبدلوا السين مِنْ التاء الأول أي (فاء الكلمة) ، كما أبدلوا التاء مِنْ السين في نحو : (سِدْسُ) بدليل قولهم (أسداس) ، فعندما أبدلوا التاء مِنْ السين وقالوا (سِدْتُ) أدغموا الدال في التاء ، وجاز الإبدال ؛ لأنَّ السين والتاء حرفان مهموسان .

القول الثاني : أنْ يكون أصل (استَخَذَ) : (استَتْخَذَ) ووزنهُ (استَفعَلَ) مِنْ (تَخِذَ) ، حذفت التاء الثانية أي (فاء الفعل) ؛ بسبب استثقال المثلين ، وحذفوا التاء الأولى مِنْ (اتَّقَى) أيضاً لعلة كراهةَ اجتماع المثلين ، فقالوا : (تَقَى يَتْقِي) .

وقال ابن عصفور : " والصحيح مِنْ هذين القولين عندي الثاني ؛ لأنَّه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في (تَقَى) ، وباطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل (تَذَكَّرُ و تَفَكَّرُ) يريدون (تَتَذَكَّرُ و تَتَفَكَّرُ) . ولم يثبت إبدال السين مِنْ التاء ، بل ثبت عكسه،

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

والبدل في مثل هذا ليس بقياسٍ ، ولهذا السبب كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي ؛ لأنَّ في الحمل على ما سُمع مثلهُ " (الأشبيلي، 1987، صفحة 222/1 .223 . 224) و (جني، 1993، صفحة 197 . 198).

وعلى هذا يُفهم مِنْ كلام ابن عصفور أنَّهُ استحسن حذف التاء بدل الإبدال.

وذهب الزجاج إلى أنَّ(اتَّخذَ) هو (افتعل) وأصلهُ (أَخَذَ) ، حيث قال : " يُقال تَخذَ يَتْخَذُ ، وأصل تَخِذَ مِنْ أَخَذْتُ وأصل اتَّخَذْتُ ائْتَخَذْتُ " (الزجاج، 1988، صفحة 306/3 . 307).

أما ابن جني فلم يستحسن قول الزجاج ووسمهُ بالضعفِ حيث قال : " فأمَّا قولهم : اتّخَذْتُ فليستْ تاؤهُ بدلاً مِنْ شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة اتّبَعْتُ مِنْ تَبِعَ وعليه قوله تعالى : ﴿ **لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** ﴾ (الكهف، صفحة 77) وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ (اتَخَذْتُ) ك(اتَّقَيْتُ) و (اتَزَنْتُ) ، وأنَّ الهمزة أُجريت في ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف إنَّما جاء منه شيءٌ شاذ " (جني، 1952، صفحة 289/2).

ذهب مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) أنَّ أصل (اتَّخذ) هو (افتعل) وأصله (أَخَذَ) ، ثم أُبدلت الهمزة ياء فأصبح (ايْتَخَذَ) ، ثم أُبدل مِنْ الياء تاء وأُدغمت في تاء الافتعال فأصبح (اتَّخَذَ) ، والسبب وراء إبدال الياء وعدم الإبقاء عليها هو لاستثقال الياء بعد كسرة همزة الوصل في (افْتَعَلَ) ، ولأنَّ الياء تتغير في تقالب الكلمة بحسب حركة ما قبلها ، فأبدلوا الياء إبدالاً لا يتغير في جميع الأحوال ، والتاء أولى بذلك ؛ لأنَّها يجوز تُبدل مِنْ الواو ، فالواو أخت التاء ، أو هي أولى بالإبدال ؛ لأنَّ بعدها تاء فأُبدلتْ لعلة التجانس ، وليصح الإدغام ؛ ولأنَّ الإدغام أخفُّ مِنْ الإظهار (القيسي، 2008، صفحة 328/1).

ومِمَّنْ ذهب إلى أنَّ أصل (اتَّخَذَ) : (أَخَذَ) الجوهري حيث قال : " والاتِّخَاذُ : افتعال أيضاً مِنْ الأَخْذ إلَّا أنَّهُ أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أنَّ التاء أصلية فبنوا فَعِل يَفْعَلُ ، قالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ " (الجوهري، 1979، صفحة 559/2).

لكن الاشموني لم يستحسن رأي الجوهري وعدهُ وهماً بقوله : " وقول الجوهري في اتَّخَذَ إنَّه افْتَعَلَ وهمٌ ، وإنَّما التاء أصل وهو تَخِذَ ، كاتَّبَعَ مِنْ تَبِعَ " (الأشموني، 1939، صفحة 134/4).

4_ استحسان حذف الواو والياء الواقعة قبل الهاء في الوقف والوصل :

في قولهم : (ضَرَبَكُمْ ، وضَرَبَهُمْ ، وعَلَيْهِمْ ، وبِهِمْ) فإنَّك تقفُ عليها بسكون الميم لا غير ، وتحذف الياء والواو منها ؛ لأنَّهما زائدتان ، وقد يُحذفان في الوصلِ كثيراً ، نحو : ضَرَبَكُمْ قَبلُ ، و ﴿ **عليهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ** ﴾ (التوبة، صفحة 98)، وبِهِمْ يُساعانُ . والأصل أنْ يلحق الميم الواو والياء ، نحو: (ضَرَبَكُمُو ، ضَرَبَهُمُو ، بِهِمِي) بدليل ثبوتها في التثنية ، نحو : (ضَرَبَكُمَا ، ضَرَبَهُمَا ، بِهِمَا) ، وإنَّما حذفوا الواو والياء ؛ لضربٍ مِنْ التخفيف لكثرة الاستعمال ، وثقل اجتماع الضمتين مع الواو في (ضَرَبَكُمُو ، وضَرَبَهُمُو) والكسرتين والياء في (بِهِمِي) . فإذا وقفتَ لا يجوز إلَّا تحذف ، ولزم ذلك إذا كان الحذف في الوصل .

وقد اختلفوا في الياء والواو ، فقال قومٌ إنَّهما مِنْ نفس الاسم ، وقال قومٌ : إنَّهما زائدتان، وأجمعوا في المؤنث أنَّ الألف مِنْ نفس الاسم ، وقد اختلفوا في مذهب سيبويه ، والظاهرُ أنَّ الواو والياء ليسا مِنْ الاسم . وقد يحذفونهما في الكلام كثيراً ، فإذا كان قبل الهاء حرفُ مدٍّ ولين، كان حذفُ الواو والياء أحسن مِنْ الإثبات ؛ لأنَّ الهاء مِنْ مخرج الألف، والألف تشبه الواو والياء ، فكأنَّهم فروا مِنْ اجتماع المتشابهات ، فحذفوها ، ولذلك كان قوله تعالى : ﴿ **وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا** ﴾ (الإسراء، القرآن الكريم ، صفحة 106) ، ﴿ **إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ** ﴾ (الأعراف، صفحة 176) ، ﴿ **وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ** ﴾ (يوسف، صفحة 20) ، ﴿**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ**﴾ (الحاقة، صفحة 30) ، أحسن القراءتين . فعلى ذلك قولك : (مِنْهُ ، وعَنْهُ) أوجه مِنْ الحذف ، فيكون قوله تعالى : ﴿ **مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ** ﴾ (عمران، صفحة 7) ، أوجه القراءتين (يعيش م.، 2001، صفحة 238/5 . 239).

وقد استحسن سيبويه ثبت الواو في قولك : وعليها مالٌ ، ضربهُو زيدٌ ، ولَدَيْهُو رجلٌ . فوردت الهاء مع الحرف الذي بعدها في المذكر هنا ، كما وردت وبعدها الألف في المؤنث ؛ لأنَّ قولك : وعليها مالٌ ، ضَرَبا زيدٌ ، إذا كان قبل حرف الهاء حرفُ لينٍ فحذف الواو والياء في الوصل أحسن ؛ لأنَّ مخرج الهاء مِنْ مخرج الألف ، والألف تُشبه الواو والياء ، تُشبههما في المدّ ، وهي أختهما ، فعندما اجتمعت الحروفٌ المتشابهة حذفوا . وأكثر وأحسن. ونحو قولك: ولديْه فُلان ، عليْه يا فتى ، ورأيتُ أباهُ قبلُ ، وهذا أبوهُ كما ترى . وأحسنُ القراءتين : ﴿ **وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلً** ﴾ (الإسراء، صفحة 106) و ﴿ **إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ** ﴾ (الأعراف، صفحة

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

176) و ﴿ **وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ** ﴾ (يوسف، صفحة 20) و ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ**﴾ (الحاقة، صفحة 30). والإتمام عربيٌّ (بسيبويه، 1988، صفحة 189/4).

لكن أبا علي الفارسي فصل في الأمر على أنَّهُ إذا كان قبل الهاءِ حرفٌ ساكنٌ ، لم يَخْلُ مِنْ أنْ يكون حرفَ لينٍ، أو غيرها مِنْ الحروف ، فإذا كان حرفَ لينٍ ، فالاختيار حذف الواو والياء اللاحقتين لحرف لهاء في الوصل ، فتقول : وهذا أبوهُ ، رأيْتُ أبَاهُ قَبلُ ، وهو يَهْديه يا فتى ، ويغزوهُ ، و ﴿ **فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ** ﴾ (الشعراء، صفحة 45) ، و ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ** ﴾ (الحاقة، صفحة 30) ، ﴿ **عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ** ﴾ (النور، صفحة 54) . أما إذا كان الحرف ليس حرفِ لينٍ ، فالإثبات أحسن معهُ ممَّا مع حرف اللين ، نحو : (إضربْهُو يا زيدُ ، وعنهو أخذْتُ) (النحوي، 1999، صفحة 221 . 222).

5 _ استحسان حذف الياء الساكنة في الاسم المنقوص في الوصل عند الوقف:

ورد في باب الوقف أنَّهُ يجوز حذف ياء الاسم المنقوص نحو (القاضي) في غير القوافي والفواصل في الوصل قليلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ**﴾ (غافر، صفحة 32) و قوله تعالى : ﴿ **وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ** ﴾ (سبأ، صفحة 13) ؛ بسبب عدم التباسه بالمجزوم، وأما في الفواصل في الوصل فالحذف في لام الاسم المنقوص أحسنُ مِنْ حذف ياءه ؛ لأنَّ اللام في (الرامي) مثلاً ، يُحذف في الوصل في غير الفواصل مِنْ غير شذوذ ، نحو قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ** ﴾ (غافر، صفحة 15 . 16) ولا يُحذف ياءه إلَّا شذوذاً ، فإذا وقفت على الاسم المنقوص محذوف اللام ، فيجب حذف اللام في الوقف ، وإذا وقف على الاسم المنقوص والفعل الناقص الثابت لامهما في الوصل ، فحذف لامهما جائزٌ ، لا واجبٌ ، وقال سيبويه : " إثبات الواوات والياءات في مثله أقيس الكلامين " (الاستراباذي، 1975، صفحة 303/2).

أما الرضي الأستراباذي فقال : إنَّ الأكثر في الاسم المنقوص ذو اللام رفعاً وجراً ، بقاء يائه في الوقف ؛ لأنَّ المطلوب وجود حرف ساكن ليوقف عليه ، وبعض العرب يحذفون الياء في الوقف ؛ باعتباره موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل ، ومِنْ حذف الياء في الوصل نحو قوله تعالى : ﴿ **الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ** ﴾ (الرعد، صفحة 9 . 10) ، أوجبَ الحذف وقفاً بإسكان ما قبلها . وأما الياء الساكنة للمتكلم فإنْ كانت في الفعل فحذفها حسن ؛ لأنَّ ما قبلها نون عماد مشعراً بها ، نحو قوله تعالى: ﴿ **رَبِّي أَكْرَمَنِ** ﴾ ، ﴿ **رَبِّي أَهَانَنِ** ﴾ (الفجر، صفحة 15 . 16) ، وإنْ كانت في الاسم فبعض النحاة لم يجوزوا حذفها ، أو الوقف على الحرف قبلها بالإسكان ك : (غلامْ) كما جاز في المنقوص ؛ لعلة الحذر مِنْ الالتباس ، لكن سيبويه أجازهُ اعتماداً في إزالة اللبس في حال الوصل ، وعلى هذا فقد ردَّ الرضي قول المُصنف : (سُكنت أو حُرِّكت) ، بأنَّهُ : " وَهمٌ ؛ لأنَّها إذا تحركت لم يُوقفْ عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نصَّ سيبويه وغيره" (الاستراباذي، 1975، صفحة 2/ 300 . 301).

6 _ استحسان حذف العين المكسورة في المضارع :

ورد فيما يُحذفُ قياساً ، إنَّ الفعل الماضي الثلاثي متى ما كُسرتْ عينهُ ، وكان العين واللام مِنْ جنسٍ واحدٍ ، فيجوز عند إسنادهِ إلى الضمير المتحرك بثلاثةُ أوجهٍ : إتمامه ، وحذف عينه منقولة حركتها للفاء ، وغير منقولة ، نحو: (ظَلِلت) بالإتمام و(ظَلْتُ) بحذف لامها الأولى ، ونقل حركتها لما قبلها ، وَ(ظلْت) ، محذوفٌ لامها بدون نقل ، فإذا زاد على ثلاثة تعين إتمامها ، ك(أقررت) ، وشذّ (أَحَسْتُ) في أَحْسَسْتُ ، كما يتعين إتمامها لو كان ثلاثياً مفتوحٌ عينها ، ك(حَلَلْتُ) ، وشذّ (هَمْتُ) في هَمَمْتُ .

أما إنْ كان فعلاً مكسوراً عينهُ مُضارعاً أو أمراً اتصل بنون النسوة ، ففيه يجوز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقْرِرْنَ ، ويَقِرْنَ ، واقْرِرْنَ ، وَقِرْنَ ؛ لأنَّهُ عندما اجتمع مثلان وأولهما مكسور ، حسُنَ الحذف كالماضي ، نحو قاله تعالى: ﴿ **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ** ﴾ (الأحزاب، صفحة 33) ، وإنْ كان أول المثلين مفتوح كما في لغة (قررت) أقرُّ بالكسر في الماضي ، والفتح في المضارع ، قل النقل ، نحو قراءة نافع وعاصم : ﴿ **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ** ﴾ (الأحزاب، صفحة 33) (الحملاوي، د . ت ، صفحة 222 . 223).

7 _ الاستحسان في صياغة اسم المفعول مِنْ الأجوف الواوي واليائي (أحمد، 1988، صفحة 274 . 275) :

تعددت الآراء في هذه المسألة فزعم الخليل وسيبويه أنَّك إذا قلت : (مَبِيعٌ ، و مَقْوِلٌ) فيكون التقاء الساكنين في واو (مفعول) .

قال الخليل : " إذا قلتَ : مقول ، فالتقاء الساكنين في واو (مفعول) . إذا قلتَ : (مَبْيُوعٌ) فالتقتَ حركة الياء على الياء سُكنَتَ الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو (مفعول) فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو (مفعول) وكانت أولى بالحذف ؛ لأنَّها زائدة . وكان حذفها أولى ولم تُحذف الياء ؛ لأنَّها عين الفعل " ؛ و ولأنَّ حذف الزائدِ أسهلُ مِنْ حذف الأصلي . وأيضاً (مَقُوْلٌ) الواو الباقية هي عين

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

الفعل والواو المحذوفة هي واو (مفعول) (جني، 1945، صفحة 287/1 . 288 . 289) و (المؤدب، صفحة 270 . 273) و (الأشبيلي، 1987، صفحة 2/ 455 . 456) و (جني، 1952، صفحة 1/ 87).

لكن أبا الحسن الأخفش زعم أنَّ الواو المحذوفة عين الفعل والباقية هي واو (مفعول) وحجتهُ ؛ أنَّها لغير معنى ، وواو (مفعول) حرفٌ لمعنى ، يدل على المفعولية ، و حذف ما لا معنى له أسهل (جني، 1945، صفحة 1/ 287 . 288) و (الأشبيلي، 1987، صفحة 2/ 455 . 456) و (جني، الخصائص ، 1952، صفحة 87/1).

وقال سيبويه : يُعتل (مَفْعُولٌ) كما اعتلَّ (فُعِلَ) ، فتقول : مَزُورٌ ، ومَصُوغٌ ، والأصل (مَزْوُورٌ) فأسكنوا الواو الأولى ، وحُذفت واو مفعول ؛ لأنَّهُ لا يلتقي ساكنان . ويُقال في الأجوف اليائي : مَهِيبٌ ، ومَبِيعٌ ، أُسكنت العين وأُذهبتْ واو مفعول ؛ لأنَّهُ لا يلتقي ساكنان (بسيبويه، 1988، صفحة 4/ 348). وإنَّ أصل (مَقُول ، ومعدو) : مقوولٌ ، ومعدووٌ، بوزن (مضروب) تُحذفُ واو مفعول ، فلمّا قصدَ اعلالهُ حملاً على إعلال الفعل نُقلت الضمة مِنْ الواو التي هي الواوين ، الزائدة والعين ، فذهب سيبويه إلى كون المحذوفة الزائدة ، **والوزن (مَفعلٌ) وتمسك بوجوه :**

الأول : الأولى بالحذف هو حذف الحرف بدلاً مِنْ حذف الحرف الأصلي إذ لم يخل الحذف بالمعنى والمحافظة على الأصول أولى .

الثاني : في هذا المثال الأصل أنْ تدلّ الحركة في الميم والعين على اسم المفعول كما هو في اسم الفاعل نحو : (مُقيم ، ومَلوم) ، وقصدوا بزيادة الواو الفرق يحصل بحذف أيّهما كان، وفي حذف الزائد إقرار الأصل ، فكان أولى .

الثالث : المحذوف لو كان في الأصل لقيل : مبيوع ، ولا يكون فيه حاجة إلى قلب الواو ياء .

والرابع : ليس في مذهب سيبويه إلَّا نقل الحركة والحذف . ومذهب الأخفش النقل والحذف وإبدال الضمة كسرة.

وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوفة الأصلية ، والوزن (معول) ، واحتجَّ بأنَّ الزائدة لمعنى، فيجب حذف ما قبله على ياء المنقوص ، والف المقصور إذا نُون ، سيراً على القاعدة المطردة في أنَّ الساكنين إذا التقيا وجب تغيير الأول ، إما بالحذف ، أو بالتغيير نحو : قامت المرأةُ ، ولم يقمِ الرجلُ (إياز، 2002، صفحة 224 . 227). وقال الأخفش : " المحذوف عين الكلمة ، ووزن مَقُول: (مَفُولٌ) ، ووزن مَبِيع : (مَفِيلٌ) . لأنَّ أصل مَبيع (مَبْيُوعٌ) ، نقلت الضمة مِنْ الياء إلى ما قبلها ، فسُكنت الياء ، وقبلها مضموم، فأبدلت الضمة كسرة لتصبح الياء ، نحو ما فُعِل في (بِيْضٍ) وأصلهُ (بُيْضٌ)، فحُذفت الياء لسكونها وسكون واو (مفعول) على قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين. بعد أنْ لزمت فاء الكلمة الكسرة المبدلة مِنْ ضمة الياء المحذوفة . فوليها واو (مفعول) ساكنةً ، فقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها . وثبتت الواو في (مَقُولٌ) ؛ لإنضمام ما قبلها (يعيش م.، 1973، صفحة 351 . 352) ".

وقال المازني سائلاً أبا الحسن الأخفش : " ألَّا ترى أنَّ الباقي في (مبيع) الياء . ولو كانت واو (مفعول) لكانت (مَبُوْعٌ) " ؟ فقال أبو الحسن : " إنَّهم لمَّا أسكنوا ياء (مَبْيُوع) وألقوا حركتها على الباء انضمَّت الباء . وقال المازني : وصارت بعدها ياء ساكنة ، فأُبدلتْ مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حُذفت الياء بعد أنْ ألزمت الباء كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واو (مفعول) الباء مكسورةً ، فانقلبت للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو (ميزان ، وميعاد) ياءً للكسرة التي قبلها". فذهب المازني أنَّ : " كلا القولين حَسَنٌ جميل " . لكنهُ استحسن قول الأخفش قائلاً : وقول أبي الحسن أقيس ، مِنْ جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن ، ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفةً وعملاً . وإلى هذا القول ذهب الكسائي فزعمَ أنَّ الواو المحذوفة عين الفعل ، لا الواو الزائدة القائمة مقام واو (مَفْعُول) (جني، 1945، صفحة 1/ 287) و (المؤدب، صفحة 270 . 273).

وهما تنبيهان :

1 . كلاهما خالف أصلهُ في هذه المسألة . فسيبويه الأصل عنده إذا اجتمع ساكنان والحرف الأول حرفُ لينٍ حُذف الحرف الأول مِنْهما .

والأصل عند و الأخفش أنَّ الفاء إذا كانت مضمومة وبعدها ياءٌ أصلية قُلبت واواً لانضمام ما قبله محافظةً على الضمة .

2 . كلاهما بالرغم مِنْ ذلك حافظا على أصليهما مِنْ جهة أُخرى ، فسيبويه حافظ على أصله في أنَّ الياء التي هي العين إذا انضمَّ ما قبلها قُلبت الضمة كسرة ، فسيبويه عندما رأى العين التي هي الياء في : (مبيع) كُسرت غلب ظنَّهُ أنَّ الكسرة لأجل الياء.

والأخفش حافظ على أصله في أنَّ الياء الأصلية لو بقيتْ لانقلبت واو ؛ لانضمام ما قبلها ، فتوهم أنَّ الكسرة للفرق بين ذوات الواو والياء (إياز، 2002، صفحة 224 . 227).

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

أما ابن جني فبعد أنْ وضح الحجج التي سار عليها كلا الطرفين فيما ذهبا ، خالف رأيهُ رأي ما ذهب إليه شيخهُ المازني في استحسانهُ مذهب الأخفش في حذف عين (مفعول) ، حيث قال : " وأمَّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه ، وانفصاله مِنْ الزيادة ، فعجبٌ مِنْ العجب ، وقوله هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه " (جني، 1945، صفحة 1/ 289) . وجعل ابن جني كثرة القلب : " ساذجاً أو كالساذج ، لا لشيءٍ أكثر مِنْ الانتقال مِنْ حالٍ إلى حال فإنَّ المحبوب إذا كثر ملَّ" (جني، 1952، صفحة 1/ 87).

وقال : هذا قولٌ مَقولٌ ، وهذا فَرسٌ مَقودٌ ، والأصل (مَقْوُوْلٌ ، ومَقْوُوْدٌ) ، فأُسكنت الواو؛ لثقل الضمة ، وحُذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ، على الخلاف في المذهبين . وكلُّ هذا يَشهدُ بصحة ما ذهب إليه الخليل : أنَّ (مَبِيْع ، مَقوْل) المحذوف منها واو (مفعول) وقال أيضاً : " إنَّما وجِبَ إسكان عين الفعل مِنْ (مَبْيوع، ومقوْوْل) عندهم جميعاً ؛ لأنَّ (قِيْلَ ، وبِيْعَ) عندهم مُعتلان فأرادوا إعلال اسم المفعول مِنْهما " . وكذلك إنَّ ما يُقوي مذهبُ الخليل أنَّ المحذوف واو (مفعول) ، ما قالهُ الفارسي في قول أحد الشعراء :

سيكفيك ضرْبَ القوم لحمٌ مُعَرَّض وماء قدورٍ في القصاع مَشيبُ .

فقال أبو علي الفارسي: " قوله (مشيب) أصلهُ (مَشُوْبٌ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (شُبْتُ الشيءَ اشوبهُ) إذا خلطتهُ بغيره ، فلو كانت الواو في (مَشوب) واو (مفعول) لما جاز أنْ تقول فيها (مَشيِبٌ) ؛ لأنَّ واو (مفعول) لا يجوز قلبها إلَّا أنْ تكون لام الفعل مُعتلة نحو قولهم (رُمِيَ فهو مَرْمِيٌ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌ) ، لكن الواو في (مشوب) عين الفعل فقلبها ياءً " (جني، 1945، صفحة 1/ 287 . 288 . 289) و (يعيش م.، 1973، صفحة 351 . 352).

أما العكبري فلم يستحسن رأي الأخفش ، فقد قوَّي رأي الخليل وسيبويه، حيث قال : " ويقوَّي ذلك أنَّ المحذوف لو كان الأصلي لقلت (مَبُوْع) ، إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياء ، إذ كان في قلب الواو ياء حذف أصل وقلب زائد ، وفي حذف الزائد إقرار الأصلي ، فكان أولى " (العكبري، د . ت، صفحة 2 / 359 . 360 . 361).

وقال ابن يعيش : " هذه المسألة مُختلفٌ فيها . فمذهبُ سيبويه والخليل أنَّ المحذوف في (مَقول ، ومَبِيع) واو (مفعول) ؛ لأنَّها زائدة لا يختل الاسم بحذفها ، والعين هي الثابتة . فإنْ كان مِنْ الواو ظهرت فيه الواو ، وإنْ كان مِنْ الياء ظهرت فيه الياء . فتقول في (مَفْعُول) مِنْ القول: (مَقُولٌ) ، وفي (مَفْعُول) مِنْ البيع : (مَبِيعٌ) . ووزن مَقُول : (مَفْعُلٌ) ، ووزن مَبِيع : (مَفِعْل)" (يعيش م.، 1973، صفحة 351 . 352).

ورجح ابن الحاجب مذهب الأخفش أيضاً (الاستراباذي، 1975، صفحة 3/ 151) . أما ابن عصفور فقد رفض قبول مذهب الأخفش وأقر بفساده (الأشبيلي، 1987، صفحة 458/2 . 459). ورجح رأي الخليل سيبويه ، وأحتج على ذلك بأنَّ الأخفش لا يُجيز قلب الضمة كسرة إذا التقت مع الياء الساكنة ، فكيف أجازها في (مَبُيْوع) قلب الضمة كسرة عند التقائها مع الياء الساكنة ؟ لكنهُ يضع للأخفش حجة في ذلك وهي أنَّهُ إنَّما فعل ذلك وقلب الضمة كسرة ؛ لتصح الياء ؛ لأنَّهُ لو لم يفعل ذلك وقال : (مَبُوْع) لحدث لبسٌ في ذوات الياء بذوات الواو ، ويرى ابن عصفور بأنَّهُ لو كان ذلك لازماً لوجب أنْ نقول : (مِيْقِن) في (مُوقِن) ؛ كي لا يلتبس بذوات الواو (الأشبيلي، 1987، صفحة 2/ 459).

ولم يستحسن الرضي الاستراباذي رأي الأخفش كذلك ، لأنَّ قلب الضمة كسرة في (مَبُيْوع) مِنْ أجل الياء يصح إذا كانت الياء باقية ثابتة ، أمَّا إذا كانت الياء في حكم المحذوف فإنَّ ذلك أمرٌ فيه نظر لدى الرضي (الاستراباذي، 1975، صفحة 3/ 147).

وقد نصَّتْ القاعدة على أنَّ حُكمَ جميع أصول المنقوص وفروعهُ : أنَّ الفعل المقيم مِنْ هذا الباب يتممهُ العرب مرةً ، وينقصهُ مرةً أُخرى فيقولون : مسك مَدُوف ومدْوُوف ، وثوب مصون ومصوون ، ونقصاً ؛ كراهية التقاء الساكنين فيه ، وذلك أنَّ بناء الواو في هذا الباب على السكون في غير موضع مِنْ هذا الكتاب . وجاءت هي معربة بالضم ، فلو طرحوا الإعراب عنها اجتمعت واوان ساكنتان والفاء فقالوا : مَدُوف ، ومَصُون. وهذا هو الأشهر الأعرف مِنْ كلام العرب ؛ لأنَّهم يستثقلون اجتماع واوين لثقلها ، ولا يستثقلون اجتماع ياء و واو في ذوات الياء مِنْ هذا الباب فيقولون : مَبْيُوع ، ومَعْيُون . وهذه لغة بني تميم .

وقال البصريون : في ذوات الواو لا يجوز الإتمام البتة ، إلَّا في النادر. وأتمّوا في الياء؛ لأنَّ الياء وفيها الضمة أخف مِنْ الواو المضمومة ، لأنَّ الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فيقولون في جمع دار : أدؤُر ، وثوب : أثؤب . فالهمزة في الواو إذا انضمت مطردة ، فإذا كانت وبعدها واو وكان ذلك أثقل لها ، ولذلك ألزموها الحذف في المفعول . والياء إذا انضمت لم تُهْمز ولم تُغير . وهذا يدل على أنَّ الياء أخف من الواو .

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

وقال الكسائي : إنَّما جاز الإتمام في هذا لأنَّهم أخرجوا مخرج الأسماء (المؤدب، صفحة 270 . 273).

8_ استحسان المبرد حذف الياء والواو كراهية اجتماع حرفين ساكنين ليس بينهما إلَّا حرفٌ خفي :

قال المبرد : إنَّهُ إذا سبق هاء المذكر واوٌ ساكنةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ ، أو ألفٌ فالاختيار حذف الواو والياء بعدها ؛ لأنَّ قبلها حرفُ لينٍ ، وهي خفية وبعدها أيضاً حرفُ لين ؛ فلعلةٍ كراهة اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لينٍ وليس بينهما إلَّا خرفٌ خفي ، ومخرجهُ الألف وهي إحدى الثلاث . وفي نحو ما ورد في قولهِ تعالى : ﴿ **فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ** ﴾ (الشعراء، صفحة 45) ، ﴿ **عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ** ﴾ (النور، صفحة 54) ، ورأيتُ قفاه يا فتى ، وفيه بَصَائِرُ . فالإتمام فيه عربيٌ حسن ، وهو الاختيار والأصل . وإذا كان الهاء قبلهُ حرفٌ ساكنٌ ليس مِنْ هذه الحروف ، فيختار سيبويه والخليل الإتمام . أما عندي : الحذف عندي أحسن ، كما في قوله تعالى : ﴿ **مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ** ﴾ (عمران، صفحة 7) . فسيبويه والخليل يختاران إتمام الواو ، والإتمام أجود عندهما ؛ لأنَّها قد خرجت مِنْ حروف اللين ، تقول : رأيت يا فتى . ويضطر الشعراء أحياناً فيحذفون الواو والياء ، ويبقون الحركة ؛ لكونها ليست أصلاً كما يحذفون سائر الزوائد (المبرد، 1994، صفحة 1/ 401 . 402).

9_ استحسان الحذف على التضعيف :

أورد ابن جني في خصائصه في " باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل مِنْه لضربٍ مِنْ الاستخفاف " ، بعض الأمثلة التي هرب فيها العرب مِنْ التضعيف إلى الحذف في (مست ، وظلت ، وظَنْت ، وأحَسْت) أي طننت ، وكان الإبدال فيها أسوغ وأحسن لو عملوا به ؛ لأنَّه أقل فحشاً مِنْ الحذف وأقرب (جني، 1952، صفحة / 18 . 19).

وترى الباحثة أنَّهم عدلوا في هذه الألفاظ إلى ما هو أثقل لضربٍ مِنْ الاستحسان في القول ، ولعلة التحفيف التي أشار إليها ابن جني في عنوان بابه .

10 _ استحسان ما يُحذف مِنْهُ الزوائد مِنْ بنات الثلاثة :

في باب حذف الزوائد مِنْ بنات الثلاثة التي أوائله الألفات الموصولات كما في قولك في اسْتِضْرابٍ : (تُضَيْرِبٌ) ، حُذفت الألف الموصولة ؛ لأنَّ الذي يليها مِنْ بعدها يجبُ أنْ يُحرك ، وحُذفت لأنَّها في حال استغناء عنها ، وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسرته للجمع حتى يصير على مثال (مَفاعِيل) ، وأصبحت السين أولى بالحذف ؛ لأنَّهم لم يجدوا بُدّاً مِنْ حذف أحدهما ؛ ولأنَّهم أردوا أنْ يكون تكسيره وتحقيره على ما في كلام العرب ، ك : التِجْفاف، والتِبْيان، وكان هذا مُستحسناً بدلاً مِنْ أنْ يجيئوا بما ليس في كلام العرب . كما أنَّه ليس في كلامهم (سِفْعالٌ) (بسيبويه، 1988، صفحة 3/ 433 . 434).

الخاتمة :

لقد أفضى البحث إلى جملة مِنْ النتائج سنوجزها في هذه الخاتمة :

1 . هناك تعددٌ في اختلاف الآراء في كون هل مفهوم الاستحسان هو علة نحوية أو صرفية أو صوتية أم هي دليلٌ مِنْ الأدلة الأربعة كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

2 . تعدد المسميات للظواهر اللغوية المبثوثة في هذه الدراسة . والخلاف في استعمالات هذه المسميات راجعٌ إلى اختلاف فهم اللغويين قديماً وحديثاً لهذه الظواهر اللغوية .

3 . إنَّ القدماء أو المتأخرين مِنْ اللغويين على الرغم مِنْ استقلال علم التصريف لديهم فيما بعد لم يكونوا يفرقون بين العلل النحوية والعلل الصرفية ، فكان كلامهم عن علل النحو يتضمن في طيَّاته الكثير مِنْ أنواع العلل الصرفية .

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

المصادر

القرآن الكريم

إياز ، ابن إياز. (2002). شرح التعريف بضروري التصريف (المجلد الطبعة الأولى). عمان _ الأردن : دار الفكر.

الأشبيلي ، ابن عصفور الأشبيلي. (1987). الممتع في التصريف (المجلد الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار المعرفة.

منظور ، ابن منظور. (1999). لسان العرب (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت _ لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السراي الزجاج. (1988). معاني القرآن وإعرابه (المجلد الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: عالم الكتب.

الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. (1998). الكليات (المجلد الطبعة الثانية). بيروت _ لبنان: مؤسسة الرسالة.

العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. (د . ت). اللباب في علل البناء والإعراب (المجلد الطبعة الأولى). دار الفكر المعاصر.

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (1994). المقتضب . القاهرة . مصر : لجنة إحياء التراث الإسلامي .

جني ، أبو الفتح عثمان بن جني. (1945). المنصف في شرح التصريف (المجلد الطبعة الأولى). إدارة إحياء التراث القديم.

جني ، أبو الفتح عثمان بن جني. (1952). الخصائص . المكتبة العلمية.

جني ، أبو الفتح عثمان بن جني. (1993). سر صناعة الإعراب (المجلد الطبعة الثانية). دمشق _ سوريا: دار القلم.

المؤدب ، أبو القاسم بن محمد بنسعيد المؤدب. (بلا تاريخ). دقائق التصريف (المجلد الطبعة الأولى). دبي . الإمارات العربية المتحدة: دار البشائر.

سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه. (1988). الكتاب (المجلد الطبعة الثانية). القاهرة _ مصر: مكتبة الخانجي.

السراج ، أبو بكر محمد بن سهل السراج. (1996). الأصول في النحو (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت _ لبنان : مؤسسة الرسالة.

السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. (2008). شرح كتاب سيبويه (المجلد الطبعة الاولى). بيروت _ لبنان: دار الكتب العلمية.

الغفار ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1999). التكملة (المجلد الطبعة الثانية). بيروت . لبنان : عالم الكتب.

القيسي ، أبو محمد بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي. (2008). الهداية إلة بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه (المجلد الطبعة الأولى). الإمارات العربية المتحدة : جامعة الشارقة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. (1964). تهذيب اللغة. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

أحمد، أحمد إبراهيم سيد أحمد. (1988). من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة _ مصر: دار الطباعة المحمدية.

الحملاوي ، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي. (د . ت). شذا العرف في فن الصرف . الرياض _ المملكة العربية السعودية : دار الكيان .

الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. (1977). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . القاهرة . مصر : دار المعارف .

عمر ، أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصر (المجلد الطبعة الأولى). عالم الكتب.

الجوهري ، إسماعيل بن حماد الجوهري. (1979). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد الطبعة الثانية). بيروت _ لبنان: دار العلم للملايين.

الأشموني، الأشموني . (1939). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك على ألفية ابن مالك (المجلد الطبعة الثانية). مصر: مكبعة المصطفى.

الفراهيدي ، الخليل بن أحمد الفراهيدي. (2003). العين (المجلد الطبعة الأولى ١). بيروت _ لبنان: دار الكتب العلمية.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

العبد ، طرفة بن العبد. (2003). ديوان طرفة بن العبد (المجلد الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار المعرفة.

الثمانيني ، عمر بن ثابت الثمانيني. (1999). شرح التصريف (المجلد الطبعة الأولى). الرياض _ المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

قباوة ، فخر الدين قباوة. (2001). الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد (المجلد الطبعة الأولى). مكتبة لبنان ناشرون.

عبادة ، محمد إبراهيم عبادة. (2001). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة _ مصر : مكتبة الآداب.

الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (1989). مختار الصحاح . بيروت . لبنان : دائرة المعاجم .

التهاوني ، محمد علي التهانوي. (1996). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (المجلد الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

يعيش ، موفق الدين أبي البقاء بن علي بن يعيش. (2001). شرح المفصل للزمخشري (المجلد الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار الكتب العلمية.

يعيش ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن يعيش. (1973). شرح الملوكي في التصريف (المجلد الطبعة الأولى). حلب _ سوريا: المكتبة العربية.

الاستراباذي ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي. (1975). شرح شافية ابن الحاجب . بيروت _ لبنان : دار الكتب العلمية .

References

The Holy Quran

Ibn Iyaz. (2002). Explanation of the Definition of the Necessary Morphology (Volume 1st Edition). Amman - Jordan: Dar Al-Fikr.

Ibn Asfour Al-Ishbili. (1987). Al-Mumti’ fi Al-Tasrif (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Dar Al-Ma’rifah.

Ibn Manzur. (1999). Lisan Al-Arab (Volume 3rd Edition). Beirut - Lebanon: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Saray Al-Zajjaj. (1988). The Meanings and Syntax of the Qur’an (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Alam Al-Kutub.

Abu Al-Baqa Ayoub bin Musa Al-Hussaini Al-Kafwi. (1998). Al-Kulliyat (Volume 2nd Edition). Beirut - Lebanon: Al-Risala Foundation.

Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussain Al-Akbari. (n.d.). Al-Lubab fi Ilal Al-Bina’ wa Al-I’rab (Volume 1st Edition). Dar Al-Fikr Al-Mu’asir. Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad. (1994). Al-Muqtabas. Cairo - Egypt: Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Abu Al-Fath Othman bin Jinni. (1945). Al-Munsif fi Sharh Al-Tasrif (Volume 1st Edition). Administration of the Revival of Ancient Heritage.

Abu Al-Fath Othman bin Jinni. (1952). Al-Khasais. Scientific Library.

Abu Al-Fath Othman bin Jinni. (1993). The Secret of the Art of Syntax (Volume 2nd Edition). Damascus - Syria: Dar Al-Qalam.

Abu Al-Qasim bin Muhammad bin Saeed Al-Muadab. (undated). The Minutes of Syntax (Volume 1st Edition). Dubai - United Arab Emirates: Dar Al-Bishr.

Abu Bishr Omar bin Othman bin Qanbar known as Sibawayh. (1988). The Book (Volume 2nd Edition). Cairo - Egypt: Al-Khanji Library.

Abu Bakr Muhammad bin Sahl Al-Sarraj. (1996). The Principles of Grammar (Volume 3rd Edition). Beirut - Lebanon: Al-Risala Foundation.

Abu Saeed Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzian Al-Sirafi. (2008). Explanation of the Book of Sibawayh (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Nahwi. (1999). Al-Takmilah (Volume 2nd Edition). Beirut - Lebanon: Alam Al-Kotob.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723

Abu Muhammad bin Abi Talib Hamoush bin Muhammad bin Mukhtar Al-Qaisi. (2008). Al-Hidayah to Reach the End in the Science of the Meanings of the Qur'an, its Interpretation, its Rulings, and a Collection of the Arts of its Sciences (Volume 1st Edition). United Arab Emirates: University of Sharjah, College of Sharia and Islamic Studies.

Abu Mansour Muhammad bin Ahmed Al-Azhari. (1964). Tahdhib Al-Lugha. The Egyptian House for Authorship and Translation.

Ahmad Ibrahim Sayed Ahmed. (1988). From the Issues of Disagreement between Sibawayh and Al-Akhfash (Volume 1st Edition). Cairo - Egypt: Dar Al-Taba'a Al-Muhammadiyah.

Ahmad bin Muhammad bin Ahmed Al-Hamlawi. (n.d.). Shadha Al-Aref in the Art of Morphology. Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia: Dar Al-Kayan.

Ahmad bin Muhammad bin Ali Al-Maqri Al-Fayoumi. (1977). Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabeer by Al-Rafei. Cairo - Egypt: Dar Al-Maaref.

Ahmed Mukhtar Omar. (2008). Dictionary of Contemporary Arabic Language (Volume 1st Edition). Alam Al-Kutub.

Ismail bin Hammad Al-Jawhari. (1979). Al-Sihah Taj Al-Lugha wa Sahah Al-Arabiya (Volume 2nd Edition). Beirut - Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Al-Ashmouni. (1939). Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah called Manhaj Al-Salik on Ibn Malik's Alfiyyah (Volume 2nd Edition). Egypt: Makabaa Al-Mustafa.

Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi. (2003). Al-Ain (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Tarafa bin Al-Abd. (2003). Diwan of Tarafa bin Al-Eid (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Dar Al-Maarefah.

Omar bin Thabit Al-Thamani. (1999). Explanation of Morphology (Volume 1st Edition). Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia: Al-Rushd Library.

Fakhr al-Din Qabawah. (2001). Linguistic Economy in the Formulation of the Singular (Volume 1st Edition). Lebanon Library Publishers.

Muhammad Ibrahim Abada. (2001). Dictionary of Terms of Grammar, Morphology, Prosody and Rhyme (Volume 1st Edition). Cairo - Egypt: Maktabat al-Adab.

Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir al-Razi. (1989). Mukhtar al-Sihah. Beirut - Lebanon: Department of Dictionaries.

Muhammad Ali al-Thanawi. (1996). Index of Terms of Arts and Sciences (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Maktabat Lebanon Publishers.

Muwaffaq al-Din Abi al-Baqaa bin Ali bin Yaish. (2001). Al-Zamakhshari's Al-Mufassal Explanation (Volume 1st Edition). Beirut - Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Muwaffaq al-Din Abi al-Baqaa Yaish bin Yaish. (1973). Al-Muluki's Explanation of Morphology (Volume 1st Edition). Aleppo - Syria: Arab Library.

Najm al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Razi al-Istrabadi. (1975). Explanation of Ibn al-Hajib's Shafiyyah. Beirut - Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.723